

وزارة القوى العاملة والهجرة

الادارة المركزية للتشغيل

قرار رقم ٤٨٥ لسنة ٢٠١٠

بشأن القواعد والإجراءات التنفيذية للترخيص بالعمل للأجانب
رئيس الادارة المركزية للتشغيل ومعلومات سوق العمل

بعد الاطلاع على أحكام «تنظيم عمل الأجانب بالبلاد» الواردة بالباب الأول من الكتاب الثاني من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣؛
وعلى قرار السيد وزير القوى العاملة والهجرة رقم ١٣٦ لسنة ٢٠٠٣ الصادر في شأن شروط وإجراءات الترخيص بالعمل للأجانب؛
وبعد العرض على معالي السيدة الأستاذة الوزيرة؛

تقرير:

مادة ١ - على المنشأة التي ترغب في استقدام أجانب للعمل لديها ، أن تقدم بطلب للإدارة المركزية للتشغيل ومعلومات سوق العمل بديوان عام وزارة القوى العاملة والهجرة للموافقة على استقدامهم ، والتصريح لهم بدخول البلاد للإقامة بقصد العمل ، مع مراعاة شرط المعاملة بالمثل وعلى أن يرفق بالطلب المستندات التالية :

- ١ - صورة واضحة من جواز سفر الأجنبي .
- ٢ - مؤهلات وخبرات الأجنبي موثقة من سفارة مصر بالخارج أو مصدقاً عليها من وزارة الخارجية المصرية ، وعلى أن يتناسب المؤهل مع المهنة المطلوب عمل الأجنبي بها وفي الحالات التي لا يتناسب فيها المؤهل مع المهنة ، يكتفى بشهادة الخبرة الموثقة والمصدق عليها ، وألا تقل مدة تجربتها عن ثلاثة سنوات في المجال ، ويعفى من تقديم شهادة الخبرة الفنية المعاقة من مبدأ عدم مزاومة العمالة الوطنية .
- ٣ - صورة من المستندات الخاصة بالمنشأة (عقد التأسيس - السجل التجاري - البطاقة الضريبية - استماره ٢ تأمينات ... إلخ) .

ويستثنى من شرط الاستقدام الفئات التالية :

- ١ - الفلسطينيون حاملو جوازات السفر الصادرة من السلطة الفلسطينية باتفاقية مؤقتة لغير السياحة ، أو جواز سفر أردني صالح لمدة سنتين صادر من غزة ، وكذا الفلسطينيون المهاصلون على وثائق سفر صادرة من جمهورية مصر العربية ولبنان وسوريا والأردن .
- ٢ - السودانيون المهاصلون على إقامة مؤقتة لغير السياحة والمقيمين بالبلاد بصفة دائمة والمعفيون من شرطى الإقامة والتسجيل .
- ٣ - الأجانب الموفدون للبلاد بناءً على اتفاقيات دولية كمنع ، تكون مصر طرفاً فيها لتنفيذ مشروعات قومية بالبلاد وصادر بها قرار جمهورى ومصدق عليها من مجلس الشعب .
- ٤ - يمنع الأجانب الذى تم استقدامه ودخل البلاد بتأشيرة مسبقة للإقامة بقصد العمل ، مدة أقصاها شهراً من تاريخ دخوله البلاد - اتفاقاً مع الإجراءات المعمول بها لدى إدارة الإقامة بمصلحة الجوازات والهجرة والجنسية - للسير في الإجراءات والتقدم إلى الجهة الإدارية المختصة أو أى من المكاتب التاسعة للإدارة العامة لترخيص عامل الأجانب ، للحصول على الترخيص بالعمل .
- وفي حالة عدم التقدم - دون مبرر مقبول - خلال هذه المدة ، يتم الرجوع للإدارة العامة لترخيص عامل الأجانب لتحديث الطلب ، ولا يعتبر طلب الاستقدام كأن لم يكن وتخطر مصلحة الجوازات والهجرة والجنسية والمنشأة والجهة الإدارية المختصة لاتخاذ اللازم .
- ٦ - لا يجوز أن يزيد عدد الأجانب العاملين في أي منشأة ولو تعددت فروعها عن نسبة (١٠٪) من مجموع عدد العاملين بها وذلك لجميع القطاعات (حكومي - قطاع عام - قطاع أعمال عام - قطاع خاص «استثماري وغير استثماري - مناطق حرة - بترولى») ويعزز الاستثناء من هذه النسبة طبقاً للحالات الضرورية والتي تمس مصالح البلاد الاقتصادية واحتياجاتها من العمالة الأجنبية ويتم ذلك بعد العرض على معالى السيدة الأستاذة الوزيرة (كل حالة على حدة) لإبداء الرأى .

مادة ٤ - على المنشأة التي ترغب في استخراج تراخيص بالعمل للأجانب الذين سوف يعملون لديها التقدم إلى الجهة الإدارية المختصة والواقع في دائريتها المركز الرئيسي للمنشأة أو لأى من المكاتب التابعة للإدارة العامة لترخيص عمل الأجانب كل حسب اختصاصه بالمستندات التالية :

أولاً - المستندات العامة :

- ١ - صورة من كتاب السيد رئيس الإدارة المركزية للتشغيل ومعلومات سوق العمل الموجه إلى مصلحة الجوازات والهجرة والجنسية بالموافقة على استقدام الأجانب ومنحهم تأشيرة مسبقة لدخول البلاد بقصد العمل وكذلك كتاب بذات الغرض موجه إلى الجهة الإدارية المختصة أو أحد المكاتب الثلاثة التابعة للإدارة العامة لترخيص عمل الأجانب .
- ٢ - صورة جواز سفر الأجنبي أو الأجانب الصادر لهم الموافقة على الاستقدام .
- ٣ - صور من مؤهلات وخبرات الأجنبي أو الأجانب موثقة من سفارة مصر بالخارج أو مصدق عليها من وزارة الخارجية المصرية .
- ٤ - النموذجان (١ ، ٢) تراخيص أجانب مستوفاة وموثقة وختم خلفية النموذج رقم (١) بخاتم المنشأة في المكان المعد لذلك .
- ٥ - عدد من الصور الشخصية للأجنبي مقاس (٤ × ٦) أو حسب الأحوال .
- ٦ - حواله بريدية باسم السيد مدير عام مديرية القوى العاملة والهجرة المختصة بالنسبة لمديريات القوى العاملة والهجرة ، أما بالنسبة للمكاتب الثلاثة التابعة للإدارة العامة لترخيص عمل الأجانب ، تكون الحواله البريدية باسم السيد رئيس الإدارة المركزية للأمانة العامة بوزارة القوى العاملة وقيمة الحواله (١٥٠٤،١٠ جنية مصرى) مع الوضع في الاعتبار الحالات المغفاة من رسم الترخيص ، والواردة على سبيل المحصر بال المادة السادسة من القرار الوزارى رقم ١٣٦ لسنة ٢٠٠٣ المعديل بالقرار رقم (٢٩٢) إحالة .

٧ - شهادة تفيد خلو الأجنبي من مرض نقص المناعة (الإيدز) لأول مرة وعند التجديد في حالة مغادرة الأجنبي للبلاد ، ويعفى من تلك الشهادة (الأجانب المتزوجون من مصرات وأبناؤهم - الأجانب المقيمين بالبلاد ولم يسبق لهم الخروج منها خلال العشر سنوات الأخيرة) مع ضرورة مراعاة الحالات المستثناء من الحص سول على الترخيص بالعمل والواردة على سبيل المحصر بالمادة الثانية من القرار الوزاري رقم ١٣٦ لسنة ٢٠٠٣ والمعدل بالقرار رقم ٢٩٢ لسنة ٢٠١٠ (إعالة) .

٨ - صورة من عقد التأسيس والسجل التجارى والبطاقة الضريبية للمنشأة أو الترخيص الخاص بها في الحالات التي لا يستخرج فيها سجل تجاري أو بطاقة ضريبية وعلى أن يكون هذا المستند الخاص بالمنشأة سارياً ومعتمداً .

٩ - خطاب معتمد من المنشأة بالعملية الأجنبية ، وصورة حديثة ومعتمدة من استمارة (٢) تأمينات اجتماعية للعمالة المصرية المؤمن عليها بالمنشأة .

ثانياً - المستندات الخاصة :

تقدم تلك المستندات بالإضافة إلى المستندات العامة طبقاً لكل حالة كما يلى :

١ - الأجنبي المحاصل على إقامة خاصة (١٠ سنوات) أو عادية (٥ سنوات) يقدم صورة من بطاقة الإقامة وكذلك الأصل للبطاقة عليها

٢ - الأجنبي المتزوج من مصرية يقدم ما يلى :

صورة من وثيقة الزواج ، إقرار يحرر من الزوج أمام الباحث بما يفيد استمرار العلاقة الزوجية ، صور من شهادات ميلاد الأبناء إن وجدت ، أو من على زواجهما خمس سنوات .

٣ - الأجنبية المتزوجة من مصرى تقدم ما يلى :

صورة من وثيقة الزواج ، إقرار يحرر من الزوج أمام الباحث بما يفيد استمرار العلاقة الزوجية ، صور من شهادات ميلاد الأبناء إن وجدت ، أو من على زواجهما خمس سنوات .

وفي حالة تعذر حضور الزوج أو الزوجة المصرية لتحرير الإقرار المنوه عنه عليه يتم استيفاء ذات الإقرار موقعاً من الزوج أو الزوجة المصرية ، معتمداً وموثقاً من أحد مكاتب الشهر العقاري والتوثيق التابعة لوزارة العدل .

٤ - اللاجئ السياسي يقدم ما يلى :

خطاب توصية من مكتب شئون اللاجئين برئاسة الجمهورية للموافقة على منحة الترخيص بالعمل .

٥ - الأجانب العاملون بمنشآت يتصل نشاطها بالتأمين يقدمون ما يلى :

تصريح مزاولة النشاط من الهيئة المصرية للرقابة على التأمين .

٦ - الأجانب العاملون بمنشآت تخضع لقانون الاستثمار يقدمون ما يلى :

توصية قطاع خدمات المستثمرين بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، متضمنة الموافقة الأمنية لأول مرة وعند التجديد .

٧ - العاملون في منشآت تخضع للهيئة العامة للبترول يقدمون :

توصية الهيئة المصرية العامة للبترول .

الموافقة الأمنية لأول مرة وعند التجديد .

٨ - الأجانب العاملون في مجال شركات الأموال يقدمون ما يلى :

توصية قطاع شركات الأموال بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، متضمنة موافقة الأمن لأول مرة وعند التجديد .

٩ - العاملون الأجانب في المنشآت السياحية يتم الآتي :

(أ) الفنادق المنشآة طبقاً لقانون الاستثمار (في حالة تعيين أجنبيين في منصبي المدير العام والمدير المقيم يتم تعيين مساعد مصرى لكل منها) .

(ب) منشآت القطاع الخاص السياحية تقدم : توصية وزارة السياحة .

(ج) فنادق القطاع العام وقطاع الأعمال العام تقدم :

موافقة وزارة السياحة - موافقة الشركة المالكة على أن يتولى أحد النصبين

(مدير عام الفندق أو المدير المقيم) مصرى .

(د) بالنسبة لمراكز الفروس تقدم ما يلى :

موافقة وزارة السياحة وموافقة غرفة سياحة الفروس والأشطة البحرية

والصادر بشأنها قرار وزير السياحة رقم (٢٦٦) بتاريخ ٢٠٠٧/٤/١٧

١٠ - العاملون الأجانب بالمعاهد أو المدارس الخاضعة لإشراف وزارة التربية والتعليم

أو التعليم العالي يتقدمون بما يلى :

توصية الوزارة المختصة بالموافقة محدداً بها بداية العام الدراسي ونهايته ، متضمنة الموافقة الأمنية لأول مرة وعند التجديد .

١١ - العاملون الأجانب في الهيئات الدينية بشرط العمل بدون أجر يتقدمون :

خطاب توصية من الهيئة الدينية (البطيركية - الكاتدرائية) التابع لها الأجنبي أو جهة عمله .

١٢ - الأجنبي الذي يعمل في أحد المكاتب العلمية أو الفنية أو الاستشارية أو مكاتب التمثيل للشركات الأجنبية والتي يقتصر نشاطها على دراسة الأسواق دون إمكانية الإنتاج ، يتقدم بما يلى :

(أ) خطاب تمثيل أو وكالة أو قرار تعين من الشركة الأجنبية التي يمثلها الأجنبي (أو يكون وكيلًا عنها) معتمداً ومصدقاً عليه من قنصلية جمهورية مصر العربية بالخارج ومن وزارة الخارجية المصرية .

(ب) شهادة من أحد البنوك بما يفيد وجود حساب يغذى بتحويلات من الخارج .

(ج) شهادة تفيد قيد المكتب بسجلات قطاع شركات الأموال بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة . ولا يجوز لتلك المكاتب ممارسة أي عمل من أعمال الوكالة أو الوساطة التجارية إلا من خلال وكيل أو وسيط تجاري مصرى معتمد وعلى أن يتم قيدها بسجل مكاتب الخدمات العلمية أو الفنية أو الاستشارية للشركات والمنشآت الأجنبية بالهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات . كما يتم قيد الوكيل أو وسيط التجارى فى سجل الوكلاه والوسطاء التجاريين بالهيئة المذكورة .

الأجانب العاملون في المهن التي يلزم لمارستها تصريح مزاولة ، يتقدمون بتصريح مزاولة المهنة .

راكبو الخيل :

الجوكى أو أصحاب الجياد الذين يملكون جوادين على الأقل يتقدمون بتوصية من الهيئة العليا لسباق الخيل عن موسم السباق المطلوب بشأنه الترخيص بالعمل .

البحارة :

بالنسبة للعمالة الأجنبية البحرية العاملة على السفن المصرية وسفن الإرشاد بالموانئ المصرية وداخل المياه الإقليمية يلزم حصولهم على ترخيص بالعمل للأجانب بالإضافة إلى ترخيص العمل البحري الصادر من مصلحة الموانئ والمنائر . أما العمالة الأجنبية البحرية العاملة على السفن المصرية خارج المياه الإقليمية ، فيكتفى بترخيص العمل البحري الصادر من مصلحة الموانئ والمنائر .

مدرب الفرق الرياضية واللاعب الأجنبي يتقدم بما يلى :

موافقة المجلس الأعلى للشباب والرياضة وموافقة الاتحاد المصري للعبة على عمل الأجنبي متضمنة موافقة الأمن لأول مرة وعند التجديد .

الفلسطيني الجنسية يتقدم بما يلى :

(أ) شهادة من مصلحة الجوازات والهجرة والجنسية تفيد الإقامة لمدة خمس سنوات سابقة

بصفة متصلة ومستمرة بالبلاد ويستثنى من ذلك :

الفلسطيني المتزوج من مصرية ومضى على زواجها (٥) سنوات على الأقل أو رزق منها بأولاد بشرط استمرارية العلاقة الزوجية .

الفلسطينية المتزوجة من مصرى بشرط استمرارية العلاقة الزوجية .

صاحب العمل أو الشرك .

نجل صاحب العمل .

الزوجة الفلسطينية المتوفى عنها زوجها المصرى أو المنفصل عنها ولها أبناء منه .

ابن الزوجة المصرية .

(ب) شهادة من مصلحة الجوازات والهجرة والجنسية توضح نوع الإقامة .

(ج) خطاب توصية من الاتحاد العام لعمال فلسطين .

ماده ٥ - على مديرية القوى العاملة والهجرة المختصة أو أى من المكاتب الفرعية التابعة للإدارة العامة لترخيص عمل الأجانب (البترول - الاستثمار - الشركات) بعد الدراسة والبحث واستيفاء كافة المستندات المطلوبة للترخيص بالعمل واستلام الطلب ، يتم منح مقدمه الإصال الدال على استلام الطلب ، طبقاً للنموذج المعده لهذا الغرض (نموذج «٤» تراخيص أجانب) وعلى أن تستوفى جميع بنود النموذج بكل دقة حتى يتمكن جهاز تفتيش العمل من أداء دوره على الوجه الأكمل باعتبار أن الإصال بطاقة ترخيص مؤقت ، يحصل الأجنبي بمقتضاه على إقامة مؤقتة للعمل بالبلاد من إدارة الإقامة بمصلحة الجوازات والهجرة والجنسية ولحين ورود الموافقات الأمنية .

ماده ٦ - تصدر بطاقة الترخيص بالعمل للأجانب من مديرية القوى العاملة والهجرة المختصة أو من المكاتب الفرعية التابعة للإدارة العامة لترخيص العمل وتكون مدروغة طبقاً للنموذج المعده لذلك (نموذج رقم «٦» تراخيص أجانب) .

ماده ٧ - يتم إصدار بطاقة الترخيص بالعمل طبقاً للمواعيد التالية :

(أ) الترخيص لأول مرة :

يومان من تاريخ التقدم بالطلب في الحالات التي تقدم جهة العمل موافقة إدارة الأمن بها (الوزارات - الهيئات - المؤسسات العامة - القطاع العام وقطاع الأعمال العام) طبقاً لما هو وارد بالمادة رقم (١١) .

(ب) تجديد الترخيص :

يوم واحد بعد ورود موافقة الجهات الأمنية ، باستثناء الحالات التي يتم الرجوع فيها للإدارة عند التجديد ، فتبدأ تلك المدة من تاريخ ورود موافقتها إلى الجهة الإدارية المختصة .

أسبوع من تاريخ ورود موافقة جهات الأمن إلى إدارة تراخيص عمل الأجانب بمديريات القوى العاملة والهجرة المختصة في الحالات التي تستوفى فيها الإدارة الموافقات الأمنية عن طريقها ، ويستثنى الحالات التي يتم فيها الرجوع للإدارة عند التجديد .

ماده ٨ - مدة الترخيص بالعمل لجميع الأجانب سنة أو أقل ، كما يجوز إصداره مدة تزيد عن سنة بعد سداد الرسم المقرر عن المدة المطلوبة (وتحسب كسور السنة بالنسبة لسداد الرسم سنة كاملة) وذلك بناءً على طلب مبرر يقدم من صاحب الشأن أو من ينوب عنه للعرض على السيد رئيس الإدارة المركزية للتشغيل ومعلومات سوق العمل لإبداء الرأي .

ويبدأ حساب مدة الترخيص في هذه الحالة من تاريخ دخول الأجانب الصادر لهم موافقة مسبقة على الاستقدام للبلاد ، أما الأجانب المعفيون من شرط الاستقدام أو المتواجدون بالبلاد ، يتم حساب مدة الترخيص لهم طبقاً لما هو موضع بكتاب الإدارة المختصة بالموافقة على الإعفاء من شرط الاستقدام .

ماده ٩ - يختص مكتب الترخيص بالعمل للأجانب بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بإصدار تراخيص العمل لمديري فروع الشركات الأجنبية التي تعمل في مصر حيث يشترط موافقة الهيئة المذكورة لقيد تلك الفروع في السجل التجاري مادة (٤) فقرة (٣) من قانون السجل التجاري رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ ، كما يختص مكتب الترخيص بالعمل للأجانب بقطاع شركات الأموال ، بإصدار الترخيص بالعمل لفئات الأجانب العاملين بكتاب التمثيل الخاضعة في إنشائها لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ويستثنى من ذلك :

مديرو فروع الشركات الأجنبية التي تعمل في مجال البترول حيث يختص بإصدار الترخيص بالعمل لهم مكتب تراخيص عمل الأجانب الكائن بالهيئة العامة للبترول والتابع للوزارة .

ماده ١٠ - على المنشآت التي ترغب في تجديد تراخيص عمل الأجانب لديها ، أن تتقدم إلى مديرية القوى العاملة المختصة أو لأى من المكاتب التابعة للإدارة العامة للترخيص بالعمل للأجانب (الاستثمار - قطاع شركات الأموال - البترول) قبل انتهاء الترخيص بشهر أو حسب ما تقتضيه ظروف العمل بالنسبة للمديريات أو المكاتب بما يلى :

طلب تجديد الترخيص بالعمل على النموذج المعده لذلك (نموذج «أ» تراخيص أجانب) .
بطاقة الترخيص بالعمل السابق منحها للأجنبي .

استيفاء النماذج الأمنية المعدة للتجديد ، عن طريق مديرية القوى العاملة المختصة وكذا استيفاء النماذج المعدة لذات الغرض ، لتقديمها إلى أحد المكاتب التابعة للإدارة العامة للترخيص بالعمل للأجانب (الاستثمار - قطاع شركات الأموال - البترول) أو أن تقدم جهة العمل بموافقة إدارة الأمن بها على التجديد للأجنبي .

حالة بريدية بقيمة الرسم المشار إليه بالمادة (٤) بالبند (أولاً) مستندات عامة فقرة (٦) .

تقرير مبرر عن مدى تقدم المساعد المصري في حالة استخدام خبراً أو فنيين يوضح :

(أسباب عدم إحلال المساعد المصري محل الأجنبي - المدة الازمة لقيام المساعد المصري بالعمل بدلاً من الأجنبي) .

وعند تغيير المساعد المصري : فعلى جهة العمل التقدم بمذكرة توضح :

أسباب تغيير المساعد المصري .

العمل الذي انتقل إليه المساعد المصري .

اسم المساعد المصري الجديد (مؤهلاته - خبراته - ما يفيد التأمين عليه) .

المدة الازمة لإحلاله محل الأجنبي .

وعند ترك المساعد المصري للعمل : فعلى جهة العمل التقدم بمذكرة توضح :

أسباب تركه للعمل وإذا كان بسبب الاستقالة ترقق صورتها أو استماره (٦) تأمينات اجتماعية .

اسم المساعد المصري الجديد ومؤهلاته وخبراته وما يفيد التأمين عليه .

المدة الازمة لإحلاله محل الأجنبي .

وإذا قدم طلب التجديد بعد انتهاء مدة أربعة عشر يوماً من تاريخ انتهاء بطاقة الترخيص التي يحملها الأجنبي ، يتم التنبيه عليه بالرجوع للإدارة العامة للترخيص بالعمل للأجانب لاتخاذ اللازم وفي حالة قبول الطلب والموافقة على إصدار الترخيص بالعمل ، يتم التنبيه بضرورة التأشير على (النموذج رقم «٦» تراخيص أجانب أو النموذج رقم «٤» تراخيص أجانب) بعبارة «علمًا بأنه قد تم قبول الطلب بعد موافقة السيد رئيس الإدارة المركزية للتشغيل ومعلومات سوق العمل بتاريخ / / ٢٠ نظراً لعدم التجديد في الموعد المقرر قانوناً .»

مادة ١١ - لا يجوز استقبال الطلبات بشأن منع الإقامة للأجانب التابعين للمستثمرين ، المخاضعة لتشريعهم لأحكام قانوني (ضمانات وحرافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ - القانون رقم ٤٥٩ لسنة ١٩٨١) في مهنة مديرى المنازل أو من فى حكمهم (جريدة - شفالة - طاهى - سائق خاص ... إلخ) من أية جنسية ، إلا من خلال مجمع خدمات الاستثمار بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وموحى توصية موجهة لإدارة الإقامة بصلحة الجوازات والهجرة والجنسية (مكتب جوازات الاستثمار) وفقاً للضوابط الخاصة والمتتفق عليها فى هذا الشأن والموجودة لدى مجمع خدمات الاستثمار بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة .

أما بالنسبة للحالات التي تقتضيها الظروف الإنسانية والاجتماعية والعملية ، يتم تقديم الطلبات للإدارة المركزية للتشغيل ومعلومات سوق العمل للدراسة والبحث واتخاذ اللازم بعد العرض على معالي السيدة الأستاذة الوزيرة للإفادة بالرأى .

مادة ١٢ - على الأجنبي الذى يرغب فى الحصول على بطاقة الترخيص بدل فاقد أو بدل تالف أن يتقدم للجهة الإدارية المختصة والتي أصدرت بطاقة الترخيص بما يلى :

(أ) نموذج (١) تراخيص أجانب ، مستوفياً ومعتمداً بختم المنشأة .

(ب) حواله بريدية بقيمة الرسم (١٠,٤,١ جنية مصرى) مع الوضع فى الاعتبار الحالات المغفاة من رسم الترخيص ، وذلك طبقاً لما توضع بال المادة الرابعة بند (٦) مستندات عامة وتسلم البطاقة الجديدة خلال ٢٤ ساعة من تقديم الطلب .

(ج) ما يثبت فقد البطاقة (المحضر المحرر بالواقع) أو بطاقة الترخيص التالفة .

مادة ١٣ - على الأجنبي الذى غير محل عمله أو مهنته ، التقدم بطلب جديد إلى الإدارة المركزية للتشغيل ومعلومات سوق العمل للحصول على الموافقة للترخيص بالعمل مرفقاً به المستندات المطلوبة وما يفيد تسليم بطاقة ترخيص العمل السابقة للحصول على الترخيص بالعمل ويستثنى من ذلك :

(أ) تغيير المهنة فى نفس المنشأة .

(ب) تغيير محل العمل فى أى من فروع المنشأة الواحدة .

وعلى أن يكتفى فى الحالتين السابقتين بتقديم خطاب معتمد من المنشأة موضحاً به المبررات .

ماده ١٤ - يجوز للإدارة العامة للترخيص بالعمل للأجانب أخذ رأى أي من الوزارات أو الهيئات العامة أو النقابات المعنية على سبيل الاستشارة كلما دعت الضرورة إلى ذلك .

ماده ١٥ - لا يجوز إعطاء الأجانب شهادات تفيد أنهم كانوا يعملون بمصر بوجب الترخيص بالعمل وإنما يجوز أن يطلبها الأجنبي من صاحب العمل ، طبقاً لنص المادة (١٣٠) من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣

ماده ١٦ - يتم اتخاذ الإجراءات القانونية والفورية ضد الفئات الآتية :

جميع منشآت القطاع الخاص (بما في ذلك الاستثمار - البترول) ووحدات القطاع العام وقطاع الأعطال العام والهيئات العامة والإدارة المحلية والجهاز الإداري للدولة والمخالفة لأحكام قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ وكذا الأجانب المخالفين لتلك الأحكام .

وعلى أن يتم إبلاغ الإدارة المركزية للتشغيل ومعلومات سوق العمل فوراً بصور واضحة من الإجراءات التي تم اتخاذها حتى يتسعى للإدارة المختصة بإخطار الأجهزة المعنية لاتخاذ اللازم ، كما يتم إعادة التفتيش على المنشآت المخالفة أسبوعياً للتأكد من إزالة تلك المخالفات أو اتخاذ الإجراءات القانونية الفورية بصفة مستمرة حتى تزال المخالفات .

ماده ١٧ - لا يجوز اتخاذ الإجراءات القانونية (تحرير محاضر) ضد الأجانب المتواجدين بالمنطقة الحرة على سبيل الزيارة طالما تقدموا بخطاب معتمد من قطاع علاقات المستثمرين بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة موضحاً به :

أسباب التواجد بها ولددة لا تتجاوز ستين يوماً .

ماده ١٨ - لا يجوز استخدام الأجانب في المهن والأعمال التالية :

الإرشاد السياحي .

الاستيراد والتصدير والتخليص الجمركي .

ويستثنى حاملو الجنسية الفلسطينية المقيمون بالبلاد من الحظر الوارد على أعمال التخليص الجمركي .

بالنسبة للمنشآت التي يقتصر نشاطها على التصدير يتم ممارسة ذلك النشاط عن طريق وكيل مصرى ، بتوكيل معتمد من أحد مكاتب مصلحة الشهر العقاري والتوثيق التابعة لوزارة العدل ، وذلك دون أدنى تدخل للأجنبي فى ممارسة ذلك النشاط حيث إن مهنة الأجنبي بترخيص العمل تقتصر على صاحب عمل أو شريك فقط .

ماده ١٩ - يستثنى من مبدأ عدم المزايدة للعمالة المصرية الفئات التالية :

(أ) الأجنبي المتزوج من مصرية ومضى على زواجهما خمس سنوات أو رزق منها بأولاد وشرط استمرار العلاقة الزوجية .

(ب) الأجنبية المتزوجة من مصرى يشرط استمرارية العلاقة الزوجية .

(ج) غير معين الجنسية المقيمين بالبلاد إقامة متصلة ودائمة .

(د) اللاجئ السياسي بشرط موافقة مكتب شئون اللاجئين السياسيين برئاسة الجمهورية .

(هـ) موايد البلاد أو المقيمين بشرط الإقامة المتصلة لمدة لا تقل عن (خمسة عشر عاماً) كذلك عدم مغادرتهم البلاد لمدة لا تتجاوز في مجموعها ثلاثة أشهر في العام .

(و) نجل صاحب العمل .

(ز) الأجانب الحاصلون على الإقامة الخاصة (١٠ سنوات) أو الإقامة العادية (٥ سنوات) .

(ح) الزوجة الأجنبية المتوفى زوجها المصرى أو المنفصل عنها ولها أبناء منه .

(ط) ابن الزوجة المصرية .

(ي) الفلسطينيون حاملو جوازات السفر الصادرة من السلطة الفلسطينية وإقامة مؤقتة لغير السياحة ، أو جواز سفر أردني صالح لمدة سنتين من غزة ، وكذا الفلسطينيون الحاصلون على وثائق سفر صادرة من جمهورية مصر العربية ولبنان وسوريا والأردن ، على أن يشترط في جميع الحالات السابقة تقديم المستندات الدالة على ذلك .

ماده ٢٠ - لا يخضع لنسبة استخدام العمالة الأجنبية الواردة بالمادة (١٩) الفئات التالية :

(أ) مكاتب التمثيل وما في حكمها .

(ب) مدورو فرع الشركة الأجنبية .

(ج) صاحب العمل وأبناؤه .

(د) المنشآت الصغيرة وتتمثل فيما يلى :

المنشآت التي لا يتتجاوز عدد العاملين بها خمسة عمال مصريين .

منشآت أفراد الأسرة الواحدة وهم (الزوج أو الزوجة وأصوله وفروعه) .

ماده ٢١ - على المنشآت التي ترغب في استخدام أجنبي لمدة عام رابع ،
أن تقدم بطلب للمديرية المختصة أو لأى من المكاتب الفرعية التابعة للإدارة العامة
لترخيص عميل الأجانب (الاستثمار - قطاع شركات الأموال - البترول) مبيناً به مبررات ،
مع إيضاح رأى المديرية أو المكتب للعرض على السيد رئيس الإدارة المركزية لتشغيل
ومعلومات سوق العمل ، ويستثنى من تلك المدة الأجانب المعفيون من مبدأ عدم مزاولة
العملة الوطنية .

ماده ٢٢ - الأجنبي أو المنشأة التي ترغب في التظلم من قرار رفض الترخيص لأول مرة
أو رفض تجديد الترخيص بالعمل المنوح له ، أن يتقىم بطلب إلى السيد مدير عام
ترخيص عمل الأجانب في موعد أقصاه شهر من تاريخ رفض طلبه موضحاً به مبررات تظلمه
مؤيداً بالمستندات ، وعلى الإدارة المذكورة إخطار الجهة المختصة (المديرية أو المكتب)
بنتيجة بحث التظلم بعد موافقة السيد رئيس الإدارة المركزية لتشغيل ومعلومات سوق العمل
في موعد لا يتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ وصول التظلم إليها .

وفي حالة تقديم الأجنبي بตظلم آخر يكون للإدارة العامة للترخيص بالعمل للأجانب
الحق في حفظه ما لم يرد به وقائع جديدة مؤيدة بالمستندات .

ماده ٢٣ - عند رفض طلب الترخيص بالعمل للأجنبي أو عدم قيامه بتجديده في الميعاد

فإنه يتبع :

(أ) على الجهة الإدارية المختصة أن تقوم بما يلى :

إخطار مصلحة الجوازات والهجرة والجنسية باسم الأجنبي ورقم جواز سفره
ووجهة عمله وعنوانه وذلك لاتخاذ الإجراءات الازمة في هذا الشأن .

إخطار الإدارة العامة لتفتيش العمل بصورة بما يفيد رفض الطلب .

لتتأكد من عدم مزاولة العمل بدون ترخيص .

(ب) على الإدارة العامة للترخيص بالعمل للأجانب - بالنسبة للمكاتب التابعة لها

«الاستثمار - قطاع شركات الأموال - البترول» - أن تقوم بما يلى :

إخطار مصلحة الجوازات والهجرة والجنسية باسم الأجنبي ورقم جواز سفره وجهة عمله وعنوانه ، وذلك لاتخاذ الإجراءات الازمة في هذا الشأن .

إخطار الإدارة العامة لتفتيش العمل بصورة بما يفيده رفض الطلب ،

للتأكد من عدم مزاولة العمل بدون ترخيص ، وذلك لاتخاذ اللازم كل في مجال اختصاصه .

مادة ٢٤ - يتبعن على الجهة الإدارية المختصة والإدارة العامة للترخيص بالعمل للأجانب -

بالنسبة للمكاتب التابعة لها «الاستثمار - قطاع شركات الأموال - البترول» - أن تقوم بما يلى :

إخطار مصلحة الضرائب بأسماء الأجانب الذين قمت الموافقة لهم على الترخيص بالعمل

(الأول مرة أو عند التجديد) وجهة العمل والعنوان .

مادة ٢٥ - يلغى القرار رقم ٧٠٠ لسنة ٢٠٠٦ وأى قرارات أخرى تتعارض مع أحكام

هذا القرار .

مادة ٢٦ - ينشر هذا القرار في الواقع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي

لتاريخ نشره .

رئيس الإدارة المركزية للتشغيل

ومعلومات سوق العمل

بوزارة القوى العاملة والهجرة

إيهان النحاس